معايير الحل التفاوضي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.. أولاً: تبادل الأسرى

د. أنيس مصطفى القاسم*

1 ـ يصادف التاسع من هذا الشهر الذكرى السنوية الثانية لصدور فتوى محكمة العدل الدولية في قضية الجدار الذي أقامته وتقيمه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تلك الفتوى التي حددت المبادئ والقواعد التي تحكم النزاع الحالي وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني. وقد قضت المحكمة بأن الحل التفاوضي يجب أن يلتزم بهذه القواعد والمبادئ التي أعلنتها. وسنحاول في هذه العجالة وما يليها من أبحاث أن نطبق المبادئ والقواعد التي حددتها المحكمة على عدد من جوانب النزاع مبتدئين بالنزاع الحالي حول مصير الجندي الاسرائيلي الأسير.

2 ـ بداية نترحم على أرواح الشهداء الذين يقعون ضحية لعدوان غاشم متواصل، ونحيي صمود أهلنا الاسطوري في وجه الحصار الظالم الذي فُرِضَ عليه لا لشيء الا لأنه طبق الديموقراطية التي تتبجح أمريكا بأنها تخوض الحروب لنشرها بين الشعوب، وتتباهى اسرائيل بأنها هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تطبقها.

والغريب في هذا الحصار هو أن سببه المعلن هو رفض حماس الاعتراف باسرائيل أو بحقها في الوجود في الوطن الفلسطيني، في حين أن دول العالم، بما فيها الدول العربية التي تعترف باسرائيل وتتعامل معها، ترضى بنتائج الانتخابات الاسرائيلية، ولا تشترط للاعتراف بالحكومة التي تشكل بعدها أن تعترف هذه الحكومة بحقوق الشعب الفلسطيني. وكل ما تشير اليه هذه الدول هو التفاوضي وكأن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة حقوق تخضع للتفاوض أو لارادة دولة الاحتلال. هذا وضع في غاية الغرابة تشارك فيه دول عربية وللأسف.

3 ـ الجندي الاسرائيلي الأسير هو أسير حرب، أُسِرَ في معركة، وليس مدنيا اختطف من منزله أو من الشارع، كما تختطف اسرائيل الفلسطينيين من نساء وأطفال وشباب. ومع ذلك فإن الدنيا قامت ولم تقعد من أجل اطلاق سراح هذا الأسير، الذي من حق المقاومة، وفقا للقانون الدولي، الاحتفاظ به في الأسر الى أن يقع تبادل للأسرى. لم تدع اسرائيل أو غيرها أن أسره ينتهك القانون الدولي أو أي قانون آخر، في حين أن الالاف العشرة الذين اعتقلتهم وتحتجزهم اسرائيل قد جرى اعتقالهم واحتجازهم بالمخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، فهم لم يعتقلوا في ميدان المعركة، ويجري احتجازهم بالمخالفة لهذين النظامين القانونيين، ويجب الافراج عنهم دون شروط. إن الاعتداء على حريتهم الشخصية وانتهاك بقية حقوقهم هو اعتداء على هذين النظامين اللذين أعلنت محكمة العدل الدولية بصراحة ووضوح أن اسرائيل ملزمة باحترامهما. إن الالتزام الواجب على المقاومة الفلسطينية هو الحفاظ على حياته وتقديم الخدمات الطبية له اذا كان في حاجة اليها، ومعاملته معاملة انسانية، بغض النظر عن معاملة اسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين والعرب. هذا هو الموقف القانوني السليم الذي يتمشى مع التزامات الجانبين وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني. المعتقلون الفلسطينيون والعرب يجب اطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، في حين أن الأسير الاسرائيلي يجري اطلاق سراحه عند انتهاء النزاع المسلح أو وفقا لمفاوضات تجري قبل ذلك وبمراعاة الشروط التي يشترطها الجانب الفلسطيني.

4 ـ نقلت وكالات الأنباء أن الوساطة المصرية ربما تكون قد توصلت الى اتفاق يقضي بأن تقوم المقاومة أولا باطلاق سراح الجندي الاسير، ثم تقرر اسرائيل من ترى الإفراج عنه من المعتقلين الفلسطينيين فضلا عن اطلاق سراح النساء والأطفال. ويبدو أن الرئيس الفلسطيني راض عن هذه «الصفقة». فاذا صحت الانباء هذه، فان هذه الصفقة هي في غاية الغرابة. فمن العجيب أن يتم الافراج عن الأسير أولا، مع أن اسره لا يخالف القانون في شيء، في حين يُتركُ اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين خاضعا لارادة دولة الاحتلال، مع أن اعتقالهم واحتجازهم هو أصلا مخالف للقانون . فاذا كان هناك من أولويات، فالأولوية هي انهاء الوضع غير الشرعي لا تأخيره وتركه معلقا، وذلك بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين أولا، هذا فضلا عن أن التجربة مع اسرائيل هي أنها لا تلتزم بما توافق أو توقع عليه، وانما تتصرف حسب رأيها بغض النظر عن أي اتفاق سابق، ولو كان مضمونا من وسيط.

5 ـ وفتوى محكمة العدل الدولية التي قررت مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وأعلنت أنها ملزمة للفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء، أعلنت أيضا أنها ملزمة للدول الأخرى. وحذرت هذه الدول من تقديم العون أو المساعدة لاسرائيل لمواصلة انتهاكاتها لتلك المبادئ والقواعد. هذا الالتزام الذي قررته المحكمة.

6 ـ وتناقلت وكالات الأنباء أن هناك شرطا آخر تشترطه اسرائيل، وهو أن تتوقف المقاومة الفلسطينية عن اطلاق صواريخ القسام على أهداف اسرائيلية. إن هذا الشرط أحادي الجانب، واذا أصرت عليه اسرائيل، ويبدو أنها ستصر عليه لأن الصواريخ هذه، على بدائيتها، يبدو أنها مقلقة لدرجة أنها بدأت ابحاثها العلمية للوصول الى صواريخ تعترضها قبل أن تنفجر، نقول اذا أصرت اسرائيل على هذا الشرط فيجب أن يكون له مقابل من نوعه، ويجب ألا يقدم مجانا. فاذا أصرت اسرائيل على حماية نفسها ومواطنيها ومنشآتها من هذه الصواريخ، فإن من حق الفلسطينيين أن يصروا على حماية أرضهم وحقوقهم ومواطنيهم من الانتهاكات الاسرائيلية، وعلى اسرائيل في المقابل أن تتوقف عن هذه الانتهاكات. فانتهاك هذه الحقوق هو السبب الذي يؤدي الى اطلاق الصواريخ. ومعنى هذا أن على اسرائيل أن تلتزم باحترام هذه الحقوق، وهذا الالتزام يتحقق بتنفيذ الالتزامات التي حددتها المحكمة. فلا يجوز لاسرائيل أن تواصل بناء الجدار مثلا في حين أن المحكمة قضت بوجوب ازالته وتعويض من تضرروا بسببه، ويجب عليها اعادة الأوضاع الى ما كانت عليه في القدس حيث أن المحكمة قضت بأن هذه الاوضاع غير شرعية. وهكذا، أي أنه لا يجوز فرض قيود على المقاومة في حين يستمر الاحتلال في ممارسة مخالفاته للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني وتستمر الآثار غير الشرعية المترتبة على هذه المخالفات قائمة، ولا يصح اطلاقاً تجريد شعب محتل حتى من وسائله البدائية للدفاع عن نفسه، في حين تبقى دولة الاحتلال مدججة بأسلحة دمار شامل لا تتردد في استخدامها بكثافة حتى ضد أهداف مدنية حيوية كمحطات توليد الكهرباء ولقطع مياه الشرب، ولا يردعها عن ذلك أنظمة عربية أو مجتمع دولي أو مجلس الأمن ولا النداءات الخجولة لضبط النفس.

7 ـ وغني عن القول، وهذا ما تخشاه اسرائيل، أنه من حق المقاومة الفلسطينية أن تأسر الجنود الاسرائيليين اذا واصلت اسرائيل انتهاكاتها. هذا حق معترف به دوليا، في حالات النزاع المسلح، وبالتالي فإن من حقها أن تأسر جنودا آخرين، وأن تستعملهم أداة ضغط على اسرائيل للافراج عن من لا يفرج عنهم، ولحمل اسرائيل على التوقف عن الاعتقالات والانتهاكات التي ترتكبها يوميا، اذ أن هذا قد يكون رادعا لها عن ارتكاب هذه الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني في حالة العجز أو التعاجز التي نشهدها ممن بيدهم التاثير. المعلقون الاسرائيليون بدأوا يتحدثون في هذا الشأن ويحسبون له حسابا، بعد أن أثبتت المقاومة الفلسطينية قدرتها على اقتحام المواقع العسكرية الاسرائيلية وأسر الجنود من هذه المواقع.

8 ـ قد يستغرب البعض، وخاصة دعاة الواقعية، هذا التمسك من جانبنا بالشرعية الدولية كما حددتها أعلى جهة قضائية دولية وباجماع لم تعهده في تاريخها. وردنا على هذا هو أن المحكمة نفسها رفضت الاعتراف بالامر الواقع مُبَرِرَاً للإبقاء على المخالفة. لقد ادعت اسرائيل أن الجدار إجراء مؤقت فرضته مقتضيات الأمن، ورفضت المحكمة هذا الادعاء كله، واعتبرت أن الواقع المادي على الأرض يدل على أن الجدار ليس اجراء وقتيا، حتى لو صح أنه ضروري لمقتضيات الأمن، وهو ما قضت المحكمة بخلافه، ولهذا قضت المحكمة بوجوب ازالته. فلا يجوز اعطاء الشرعية لما هو غير شرعي بحجة الواقعية. وهذه الواقعية التي يدعيها البعض كانت من بين الاسباب التي أدت الى التفريط ببعض الحقوق الاساسية، والتهاون في البعض الآخر، والهرولة العربية الرسمية للتطبيع والتخلي الفعلي عن دعم الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال، ناهيك عن الحصار العربي الرسمي المفروض عليه، خاصة من دول الطوق. والغريب في الأمر أن هؤلاء لا يتمسكون بالأمر الواقع بالنسبة للوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، في حين يبادرون لقبول أمر واقع مستحدث لا سند له سوى الرغبة في اختلاس المزيد من الحقوق الفلسطينية وتغيير الواقع الفلسطيني ومحاولة احلال واقع اسرائيلي محله.

9 ـ إن فتوى محكمة العدل الدولية من أقوى الأسلحة في يد القضية الفلسطينية. ومع الأسف فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء كانت الرئاسة، أو الحكومة لم تعرها ما تستحقه من اهتمام، كما أن الدول العربية تجاهلتها تماما واستمرت في علاقاتها مع اسرائيل وكأن هذه الفتوى لم تصدر. ولعل السبب في ذلك هو الاستخفاف بالقانون من جانب الأنظمة العربية بوجه عام، أو التخوف من الغضب الامريكي والاسرائيلي من تفعيل هذه الفتوى وما تضمنته من مبادئ وقواعد. ولكننا نأمل في أن توجد حكومة فلسطينية تكون لديها الشجاعة لمواجهة الدول العربية والاسلامية أولا والمجتمع الدولي ثانيا والامم المتحدة ثالثا بمسؤولياتها وفقا لما قررته المحكمة، وهي مسؤوليات تجعلها شريكة فيما ترتكبه اسرائيل من جرائم اذا هي لم تَفِ بها.

*رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني سابقا

أمطار الصيف تفتك بجيش الاحتلال

علي بدوان*

بعد أقل من أسبوعين من عملية الوهم المتجدد التي صعقت جيش الاحتلال من تحت الأرض، ارتدت أمطار الصيف وأستدارت لتفتك بجيش الاحتلال، بعد العملية النوعية التي نفذها مقاتلو حزب الله اللبناني صباح 2006/7/12 الجاري. فقد هزت العملية البطولية والكمين المحكم الذي نصبه حزب الله لقوة منتخبة من جيش الاحتلال على الحدود الشمالية بين لبنان وفلسطين المحتلة عند موقع مستعمرة زرعيت، كل المستويات العسكرية والأمنية والسياسية داخل اسرائيل، وقدمت دعماً ملموساً للشعب الفلسطيني الصامد في قطاع غزة، في وقت تحشرجت فيه الأصوات وخفتت على امتداد الخارطة العربية، ولم يستطع معها النظام الرسمي العربي من تقديم الدعم الملموس للشعب الفلسطيني في صموده الاستثنائي على أرض فلسطين، فبات الهم الرئيسي للعواصم العربية يتمثل في البحث عن حلول لاطلاق سراح الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليت، بعد أن أصبحت أقامت حكومة أولمرت « الدنيا ولم تقعدها» في الحديث عن الضحية جلعاد الذي تم أسره من قبل قوى المقاومة الفلسطينية أثناء العمليت الحربية ولم يتم اختطافه من منزله في أي من مستعمرات فلسطين المحتلة، أو من بين أحضان والدته وأسرته.

ان عملية حزب الله البطولية صباح 7/12الجاري، وتدمير دبابة اضافية مع توغل جيش الاحتلال في منطقة قطاع العرقوب، تضيف المزيد من النجاحات الى رصيد الحزب، فضلاً عن كونها هدية ثمينة من شعب لبنان الى الشعب الفلسطيني، ورسالة تضامن حية تجاوزت العواطف والكلام المجاني لتصبح عملاً ملموساً، يؤكد مصداقية حزب الله في المقاومة، وفي مشاركة الشعب الفلسطيني في المعركة الموحدة ضد العدو الواحد، وفي الحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً.

لقد استدارت عملية أمطار الصيف الدموية الاسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لتصبح أمطار الذل والعار فوق رؤوس جيش الاحتلال المزود بأعتى ترسانات تكنولوجيا السلاح في العالم. فقد تحولت جثث جنود «تساحال» الى أشلاء مبعثرة في جنوب لبنان، ولن تنفع معها تهديدات حكومة ايهود أولمرت، وتصريحات جنرال الجو الفاشي دان حلوتس، الذي قاد وأشرف على معظم عمليات القصف الجوي واغتيال الكوادر الفلسطينية بالحوامات، بشأن استهداف وتدمير البنى التحتية في لبنان.

فعقارب الساعة لن تعود الى الوراء كما تريد القيادة العسكرية والأمنية الاسرائيلية أو القيادة السياسية، ولم يعد باستطاعة جيش الاحتلال الدخول والاقامة على أي جزء من أرض لبنان، ولم يعد لبنان أرضاً للسياحة العسكرية الدموية لجيش الاحتلال، فقد نمت قوى المقاومة وتصلب عودها، واكتسبت المزيد من المناعة بالرغم من المناخات الدولية الداعمة بلا حدود لحكومة تحالف (كاديما + العمل) بقيادة ايهود أولمرت، وبالرغم من الوضع العربي المتهالك الذي يكاد أن يلفظ أنفاسه الأخيرة في الاستسلام لمشيئة القدر الأمريكي.

ومن موقع الحديث المباشر، نستطيع القول بأن حزب الله، ربط القول بالعمل، على المستويات كافة، في التضامن والتشارك مع المقاومة الفلسطينية، وفي سياسته العربية، وسياسته المحلية داخل لبنان، فقد نئى الحزب بنفسه عن اللعبة الداخلية اللبنانية، وتجاوز لعبة الصراعات الاقليمية والدولية التي ضغطت على لبنان، وأشتق طريق الهدوء في الداخل اللبناني وفي علاقات لبنان العربية مع جواره القريب، ليصبح قوة التوازن العروبية في لبنان.

ان رسالة حزب الله العملية التضامنية مع شعب فلسطين في عمليته البطولية قرب مستعمرة زرعيت، وفي التصدي لقوات الاحتلال التي دخلت الأراضي اللبنانية، تفوق كل الرسائل الشفهية أو المكتوبة، علها تسهم في ايقاظ النائمين في سباتهم العميق على امتداد الخارطة العربية والاسلامية بعد أن صموا أذانهم تجاه ما يجري في فلسطين، وتحولوا في أحسن الأحوال الى وسطاء فقط.

* كاتب فلسطيني ـ دمشق

تقسيم العراق عبر «فدرلته»

يحيى اليحياوي*

■ لا يبدو لنا، طيلة تاريخ العراق الحديث على الأقل، أن الفيدرالية كانت يوما مطلبا شعبيا جامحا أو حاجة اجتماعية ضاغطة أو طرحا سياسيا قائما يعتد به... ولا كانت بيوم من الأيام، من قبيل المفكر فيه (حتى) من عموم نخبته أو بعض من طوائفه وعشائره ومذاهبه أو مدخلا من مداخل هذه الجهة أو تلك للحفاظ على السلطة أو العمل على تبوؤ ناصيتها.

صحيح أن تنوع ساكنة العراق وتباين أعراقه وإثنياته ومذاهبه (ودياناته أيضا) تغوي بالتميز والتمايز، لكن البناء على ذلك بجهة تكريس الفيدرالية لم يكن ليستهوي أحدا بالعراق لا عامته ولا خواص مواطنيه.

وإذا كانت الخاصية العرقية الصرفة قد أججت نعرة الأكراد للمطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي يديرون في إطاره قضاياهم المعيشية المباشرة (في ظل رعاية الدولة المركزية وإشرافها)، فإن ذلك لم يغر نخب كردستان (الفكرية أو السياسية) في الانفصال عن العراق أو التنكر لانتمائهم إليه أو طعنه من الخلف أو التآمر على وحدته وسيادته.

وعلى الرغم من خطوط العرض (والطول أيضا) التي فرضتها الولايات المتحدة (في أعقاب حرب الخليج الثانية) على جغرافية العراق وحظرت على الدولة المركزية بموجبها التحليق فوق اجواء الشمال والجنوب وطيلة مدة الحصار، فإن ذلك لم يؤشر إطلاقا على عزم أو نية هذه الطائفة أو تلك الطعن في شرعية السلطة المركزية أو المزايدة على مشروعيتها حتى وإن كان التآمر المبطن عليها قائما وواردا.

قد يسلم المرء بأن فرض الخطوط إياها قسرا كان النذير الأكبر لما ينتظر بلاد الرافدين (حتى وإن كان القادم في حينه مضبب المعالم)، لكنه لا يستطيع إلا أن يسلم وبكل الأحوال بأن الذي جرى، منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى سقوط العراق تحت الاحتلال الأنغلوأمريكي، إنما يجد خيطه الناظم في إطار منظومة ثوت خلف إسقاط نظام شرعي (ومتابعة رئيسه بـ«تهم» مبتورة عنوة عن السياق الذي تمت في ظله) وانطلقت بـ«مسلسل سياسي» بدا للامريكان وعملائهم هين الإدراك، سهل المنال، بمتناول اليد، فإذا بالمقاومة العراقية تفاجئهم وتحاصرهم من حيث لم يدروا وتفسد عليهم الحسابات من حيث لم يتنبأوا أو يتهيأوا.

والواقع أن منطلق المنظومة إياها لم يبدأ مع مسلك المحاصصة الطائفية الذي اعتمد في «اختيار» أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ولا في الصيغة (الطائفية أيضا) التي سنت لتوزيع مصادر «غنيمة السلطة» (المتأتية من دولة قوضت أركانها ومؤسساتها تقويضا كاملا ومقصودا)، بل وأيضا من الأطياف التي تسابقت لصياغة «مسودة الدستور الجديد» في دراية مسبقة بخطورة هذه الوثيقة ومخاطر ما يترتب عنها من آثار وتداعيات، أو عن نية مبيتة (بجهل في الغالب الأعم للصيرورة التاريخية التي تفرز كذا وثائق) لتسطير توجه كان مضمرا غداة الاحتلال، لكنه أوجد من الروافد الداخلية ما يضمن له التكريس والتجذير.

لم تكن مسودة «دستور العراق الجديد» محكومة بنظرة تتحدد بموجبها حقوق المواطنة وواجباتها ولا كانت الغاية القمينة خلفها تتغيأ فصل السلط أو تكريس دولة حق وقانون تتساوى بموجبها مصالح المواطنين ومستوى ما يقدمونه من خدمات وجبايات، بل كان خيطها الناظم قوة هذه الطائفة (أو العشيرة أو المذهب) ومدى قربها من أهداف الاحتلال الآنية منها كما المستقبلية سواء بسواء... أو في أحسن الأحوال مدى ما لحقها (الطائفة أو العشيرة أو المذهب أعني) من ظلم وغبن واستيلاب في أزمان سابقة وتحديدا زمن حكم الرئيس صدام حسين أو هكذا تم الترويج لذلك.

بالتالي، فليس من المبالغة في شيء القول بأن المسودة إياها والمرتكزة في صلبها على الفيدرالية إنما حملت في صياغتها (واعتمدت أيضا) على أساس موازين قوى قائمة (سابقة على الاحتلال في حالة الأكراد) ولاحقة عليه كما هو حال الشيعة:

ـ فالأكراد تغيأوا، عبر المسودة، تكريس واقع حال قائم كان لهم في ظله (لأكثر من عقد ونصف من الزمن) التميز العرقي والاستثناء الجغرافي المقبول والمتوافق عليه من مدة مع السلطة المركزية ببغداد (ايام حكم الرئيس صدام حسين أعني) فكان لهم بالمسودة ما أرادوا وأكثر.

ـ والشيعة دفعوا بأن تكون الوثيقة إنصافا لهم وإجبارا للضرر الذي طاولهم جراء «إقصائهم» من السلطة والثروة لعقود طويلة مضت بحكم «طائفية النظام القائم وارتكاز بنيانه على أبناء السنة»... فكان لهم ما أرادوا بحكم استقوائهم بإيران وتزكية توجهاتهم من لدن مراجعهم الدينية الكبرى.

ـ والاحتلال الأنجلوأمريكي (ومن خلفه سرطانات إسرائيل) وجد في الطرحين معا تماهيا وتقاطعا مع أهدافه وغاياته، فجعل من المسودة إياها أداته الناعمة في إدراك مراميه دونما الحاجة للجوء إلى القوة الخشنة (التقسيم بالقوة) التي قد تبدو عصية المنال، مكمنا للممانعة أو قابلة للارتداد إن هي لم تختمر قبليا على مستوى الأذهان والقلوب لتغدو مقبولة ومسوغة ولا سبل للمزايدة بشأنها استقبالا.

وإذا سلم المرء بأن الوثيقة إياها لم ولا تلقى تساوق «أهل السنة» معها (والمشار إليهم بالإصبع في عمليات المقاومة القائمة بوجه الاحتلال)، فإن تمركز هذه الأخيرة بوسط العراق (مع الاستقرار النسبي بالشمال كما بالجنوب) يوحي بأن ليس ثمة حقا من جامع بين أولئك وهؤلاء... فالأولى أن تقوم الفيدرالية وتتمأسس ولينظر كل فيما يتراءى له ويرتضيه «لأبناء طينته الجدد».

وهو أمر يجد له البعض مسوغات «موضوعية»، إذ ما الجامع «حقا» بين الأكراد بالشمال والشيعة بالجنوب وسنة الوسط ما دام الأولون يدورون بفلك الاحتلال (ويعتبرونه محررهم ومخلصهم وحاميهم) في حين لا ينظر إليه الآخرون (السنة أعني) إلا في كونه احتلالا أتى لتمزيق البلاد وتفتيت أضلعها وتصريف مستقبلها على شكل دويلات مذهبية وطائفية ضعيفة يسهل التعامل معها ومع نخبها المتعطشة للسلطة.

ليس من الصدفة إطلاقا أن يدفع الاحتلال الأمريكي (ومن خلفه إسرائيل وميليشيا الطوائف) بالعنف الطائفي والمذهبي إلى درجات قصوى، ليس فقط من باب «خلط الأوراق» وتأجيج مبدأ الكل مع الكل ضد الكل، بل وأيضا لتبيان أن الفيدرالية هي «الحل» ما دامت سبل الوحدة لم تعد مكمن تراض ولا عنصر عيش مشترك بين من كانوا من ذي قبل «أبناء الوطن الواحد».

ليست الفيدرالية شرا في حد ذاتها (ولا خيرا في المطلق أيضا) إن ارتضاها فرقاء الوطن الواحد واعتمدوها سبيلا لتصريف اختلافاتهم الجغرافية أو تمايزاتهم العرقية أو تبايناتهم اللغوية والهوياتية أو ما سوى ذلك. هي هنا أداة تدبير للاختلاف وضمان للحد الأدنى في القبول بالعيش المشترك في ظل دستور عادل ودولة مركزية تتخذ من «الأطراف المستقلة ذاتيا» عنصرا للتنمية وتقوية لمقومات الأقاليم والجهات.

لكن الأمر لا يبدو لنا كذلك احتكاما إلى ما يحاك ضد العراق: فالأكراد يرون في الفيدرالية الخطوة الأولى لإقامة الدولة الكردية التي لطالما لمحوا إليها أو نادوا بضرورتها أو عمدوا إلى استنبات الظروف لإعلانها.

لا يكمن المظهر الآني والبارز في ذلك اليوم في رفعهم لراية «كردستان العراق» عوض راية العراق ومطالبتهم بمدن يدعون (عن صواب أو عن باطل) أنها كردية الهوية والعمل على «تنقيتها من العناصر العرقية الدخيلة»، بل ويدفعون بجهة تقوية ميليشيا البشمركة التي تتراءى لهم النواة الأساس للجيش الكردي الحامي للحظة الانفصال ومبدأ الاستقلال... وهم، بكل الأحوال، باتوا قاب قوسين أو أدنى من استكمال عناصر الدولة.

والشيعة (على لسان سياسييهم ومرجعياتهم الكبرى) لا يخفون مطالبتهم بتعميم مبدأ الفيدرالية ليطاول إقليم الجنوب على الأقل (في اعتبارهم تحديدا) أن مبدأ الفيدرالية لا يتجزأ وأن تعميمه على كل القطر هو «التوجه الصحيح» ما دام «الدستور» لا يمانع في ذلك ونتائج اي استفتاء (يقولون) بهذا الشأن ستنحو نفس المنحى بالتأكيد.

في حالة الأكراد، كما في حالة الشيعة، يبدو الأمر كما لو أن مماهاتهم (المعلن منها كما المضمر) مع مشاريع الاحتلال هي من باب «رد الجميل للمحرر والمخلص من الطغيان».

والسنة لا يمانعون في المطلق في ذلك، لكن مع الإلحاح في الحفاظ على مركزية الدولة ببغداد وبقاء عناصر القرارات الاستراتيجية الكبرى (والسيادية أيضا) بين يديها لا تحويلها إلى أقاليم قد لا تتساوق مشاريعها المستقبلية مع وحدة الوطن أو سلامة حدوده التاريخية.

أما الاحتلال (وإسرائيل) فيقتصر على الدفع بالاحتقان الطائفي والمذهبي (والسياسي أيضا) ليستعجل عملاءه على اعتماد الفيدرالية (اختمارا بالأذهان وعلى أرض الواقع) وليتسنى له بالتالي المرور إلى الخطوة التالية من مشروعه: خطوة تقسيم العراق العظيم إلى ثلاث دويلات قزمية يسهل التعامل معها وتوجيهها عن بعد...

حينها سيدرك الاحتلال وإسرائيل عمليا أسمى مراميهما، وحينها أيضا سيعلم دعاة التقسيم «العراقيون» حجم الخسارة التي ستترتب عن ذلك وسيعلمون الثمن الباهظ الذي دفعه العراق جراء عمالتهم للمحتل وتماهيهم مع مشاريعه.

* باحث وأكاديمي من المغرب
mailto :elyahyaoui@elyahyaoui.org

رفض مبادرة المالكي وحده لا يكفي.. لا بد من بديل وطني ديموقراطي!

علاء اللامي *

■ سارعت أطراف عديدة إلى رفض ما اصطلح على تسميتها «مبادرة المالكي للمصالحة الوطنية» بلغة تتباين في قطعيتها وجزمها. ولكن الانطباع الأول الذي يخرج به المطلع على ردود الفعل الرافضة تلك، هو انها لا تخلو من ميل واضح لتبرئة النفس من اثم التورط في علاقة معينة مع العملية السياسية الجارية في العراق، ومن التفاوض المباشر مع الحكومة التي أطلقت تلك المبادرة. هذا الميل إلى التبرؤ والحفاظ على ما يشبه «الطهارة الأخلاقية» قد يكون مفيدا فيما يخص العلاقات العامة والميادين الأخلاقية، ولكنه إذا ظل بهذه الحدود، ولم يتجاوز طابع الرفض العقيم إلى محاولة إبراز بديل واقعي وممكن ومبدئي لهذه المبادرة فلن تكون له أيما قيمة سياسية أو مجتمعية.

سيقول البعض إن إصرار بعض الجماعات المسلحة على الاستمرار في القتال ضد الاحتلال وحلفائه يمثل بديلا معلنا لهذه المبادرة: وهذا كلام عليه اعتراضان مهمان..

الأول: هو أن المقاومة لا تعني القتال والقيام بالعمليات العسكرية فقط ودون برنامج سياسي مرادف ودون أفق واقعي تتبناه في خطوطه العريضة على الأقل الأغلبية الشعبية. فهل ثمة برنامج وأفق كهذا؟

والاعتراض الثاني يقول بأن تشرذم المقاومة العراقية إلى عدد كبير من المنظمات وغياب قيادة ذات معروفية وصدقية لبعضها أو لأهمها وأكبرها ـ ونحصر كلامنا هنا بمنظمات المقاومة العراقية فقط ـ أمران يجعلان رفض «مبادرة المالكي» مفرغا من المحتوى المقاوم وأقرب إلى رد فعل مقطوع الصلة بالسياق أو مجرد تسجيل موقف من حدث عابر لا أكثر ولا أقل.

وبخصوص موضوع أسماء القيادات المقاومة يقال غالبا بأن سبب عدم الإعلان عن أسماء قياديين يتعلق بالجانب الأمني والحرص على سلامة المنظمات المقاومة وقياداتها وهذا قول لا يفسر المشكلة تفسيرا كافيا. المشكلة هنا سياسية الطابع وليست أمنية فقط فلم يشهد التاريخ الحديث على الأقل تجربة لمقاومة ضد احتلال أجنبي ذات جانب عسكري فقط، بل كان هناك على الدوام قيادة عسكرية ميدانية وأخرى سياسية ذات برنامج متماسك يعلن عن عدد قليل من زعمائها أو عن زعيم واحد في أقل تقدير.

وفي الغالب الأعم تكون القيادة الأولى تابعة تنفيذيا للثانية.. أما في حالة العراق فلا شيء من هذا القبيل اللهم إلا إذا استثنينا حالة عزة الدوري الذي لم يجرؤ على مخاطبة العراقيين إلا مرة واحدة توجه فيها بالكلام إلى «زملائه الرؤساء والملوك والأمراء العرب» في قمة الخرطوم، مذكرا إياهم بأنه الأحق بكرسي الحكم من أصدقاء الاحتلال، ولم يتعب أحد نفسه من هؤلاء «الزملاء» بالرد عليه سلبا أو إيجابا فعاد إلى صمته وسباته المديدين.

لقد واكبت بعض بيانات الرفض عودة لا مناسبة لها لرفع شعار «نحن الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي» وكأنما يأتي رفع هذا الشعار ردا على تضمين بيان الإعلان عن المبادرة الذي تلاه المالكي وورد فيه «إن البرلمان المنتخب والحكومة القائمة هما الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي» ونكرر ما قلناه في مناسبات عديدة بأن الصراع ومحاولة احتكار هذه الصفة «الممثل الشرعي والوحيد» أصبح خارج السياق التاريخي، فلا حكومة المالكي القادمة من انتخابات برلمان ناقص الشرعية والمحمية بقوات الاحتلال يمكنها الزعم بأنها الممثل الشرعي والوحيد ولا المجموعات المسلحة التي لا يعرف عموم الشعب العراقي اسما واحدا ذا مصداقية ومعروفية من أسماء قياداتها يمكنها تبني هذا الزعم..

ولكي يكتسي الموقف الرافض لمبادرة المالكي محتوى وطنيا وديموقراطيا حقيقيا لا بد من أن يتأسس هذا الموقف على برنامج بديل لعمليات المصالحة الترقيعية وتبويس اللحى بين الطائفيين الحالمين بصفقة تتيح لهم تقاسم الغنيمة من وراء ظهر الشعب. كما فكر البعض بأن تكون محاولات «الجامعة العربية» لعقد مؤتمر «الوفاق والمصالحة» بديلا ولكنهم راحوا يتخبطون بين طرح شروط تعجيزية تارة وتسريب مواقف معتدلة تارة أخرى، والحقيقة فإن هذه المبادرة أي «مؤتمر القاهرة للوفاق» كانت كارثة حقيقية على معسكر مناهضة ومقاومة الاحتلال، ومن ناحية أخرى فهي استنفدت أغراضها وتم من خلالها الزج بجمهور المقاطعين للعملية السياسية فيها وقد يعودون إليها ولكن جزئيا بهدف إلحاق طرف أو طرفين لم يلتحقا رسميا بعد فيها.

أما القول بأن البديل يكمن في استمرار القتال حتى انهيار الاحتلال ومعه الحكومة المحلية فهو قول يقفز على الواقع الحقيقي والميداني للمقاومة ذاتها وللمأزق الذي تعاني منه ومن سماته الأساسية:

ـ الانحشار الجغرافي والاجتماعي والطائفي في واقع محدود وضيق يتآكل يوميا.

ـ التشويه الفظيع الذي ألحقه التيار التكفيري بها من خلال ما ينسب إليه من جرائم بشعة ومقززة.

ـ الفشل في عقد تحالفات سياسية وعسكرية واسعة فيما بين فصائلها المتعددة.

ـ الفشل أو عدم الفاعلية في استثمار أخطاء وجرائم الاحتلال والحكومة الصنيعة له وما أكثرها..

ـ اشتداد الاستقطاب الطائفي والعرقي وانجرار بعض الأطراف التي تنسب نفسها إلى المقاومة فيه..

أما على جهة القوى والمنظمات السياسية المناهضة للاحتلال فهي ـ على قلتها ـ تعاني من التشتت والتقلب والانفراد بالقرار والحركة وحتى البديل السياسي الشامل الذي طرحه التيار الوطني الديموقراطي والقائم على قيام «المؤتمر التأسيسي الوطني» تم مسخه بشكل مخجل وتحول إلى دكان صغير لا يبيع شيئا.

إن البديل الحقيقي لمبادرة المالكي الخاوية ولرفضها العقيم والفارغ من أي محتوى يكمن في تبني البرنامج الوطني الديموقراطي الذي:

ـ يقطع مع الاحتلال قطعا تاما ويطالب بانسحابه من العراق.

ـ يقطع مع الماضي الدكتاتوري لنظام صدام وتصفية آثاره الاجتماعية والسياسية.

ـ يقوم على التوافق والتمثيل المباشر للايين العراقيين في مجلس تأسيسي مستقل.

هذه باختصار الثوابت الثلاثة الكبرى التي يقوم عليها هذا البرنامج الذي اقترحناه مبكرا وعلنا وتكرارا..

أما المنظمة التي تحمل اسم «المؤتمر التأسيسي» في بغداد وتضم بعض الأطراف التي نحترمها فلا علاقة لها بهذا المحتوى السياسي ولكننا نأمل أن يدرك ويفهم القائمون عليها مغزاه الحقيقي ومعناه الصحيح فيبادروا إلى تصحيح الأخطاء والحوار مع وطنيين ومناهضين للاحتلال يخالفون نهجهم وعليهم ـ كمقدمة لذلك ـ أن يكفوا عن الاستئثار والانفراد والانتحال لسبب بسيط هو أن العراق أكبر منا جميعا وهو بحاجة اليوم لنا جميعا.

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com